و اقع وتحدّيات تبني الاقتصاد الرّقمي في الوطن العربي

The reality and challenges of adopting the digital economy in the Arab world.

فاطمة قادم[★1]، عائشة العلمي [2]

[1]المركز الجامعي تيبازة، (الجزائر)، kad.farida@gmail.com

[2]المركز الجامعي تيبازة، (الجزائر)، lalmi.aicha@cu-tipaza.dz

تاريخ الإستلام: .../.../..... تاريخ قبول النشر: .../.../..... تاريخ النشر: ../.../.....

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اظهار واقع الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية، فالاقتصاد الرقمي يعتبر من بين الاقتصاديات الجديدة التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بمدى تطور التكنولوجيا في العالم. فهو يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الاساسية للاقتصاد والعلاقة البشرية، إذ هو مبني كليا على بنية تحتية رقمية عالية الجودة، كفيلة بتحقيق كثير من الأهداف التي تسعى إليها الدول التي تبقه وتعتمد عليه في ظل صعوبة الظروف المحيطة بها .

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد العربي يجد صعوبة في التحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي لأسباب عديدة. مما يحتم عليه ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجية واضحة لتحقيق هذا التحول من اجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من خطورة الفجوة الرقمية.

الكلمات مفتاحية: الاقتصاد الرقمي؛ تكنولوجيا المعلومات؛ الدول العربية.

Abstract:

This study aims to show the reality of the digital economy in the Arab countries. The digital economy is among the new economies that are linked to the extent of technology development in the world. It expresses a future vision of a world in which information is the mainstay of the economy and human relationship, as it's based entirely on a high-quality digital infrastructure, capable of achieving many of the goals sought by the countries that keep and depend on it in light of the difficult circumstances surrounding it.

The study concluded that the Arab economy finds it difficult to shift from the traditional economy to the digital economy for many reasons. This makes it imperative to develop and implement a clear strategy to achieve this transformation in order to push the wheel of economic and social development and reduce the risk of the digital divide.

Keywords: Digital economy; Information technology; Arab countries

★قادم فاطمة.

1. مقدمة:

يعود ظهور الاقتصاد الرّقمي إلى انتشار استعمال الأنترنت وتكنولوجيا الإعلام والاتّصال مع كل التّطورات الّتي شهدتها مختلف القطاعات وخاصّة الصّناعة والتّجارة. أصبحت المؤسّسات تعتمد على شبكة الأنترنت لتسويق منتجاتها وخدماتها بدل الطّرق التّقليديّة. وبهذا أصبح التّعاون مع الزّبائن في الأسواق العالميّة يعتمد على تكنولوجيات الاتّصال والمعلومات الحديثة.

إنّ الاستعمال المتزايد للأنترنت في المجال التّجاري سمح بإمكانية وجود مؤسّسات بذاتها على مواقع الأنترنت فقط مقدّمة خدمات مقابل دفع مستحقات مالية تساهم في اقتصاديات الدّول أو النّاتج الإجمالي الخام للدّول. حتّى أنه ظهور هكذا نوع من التّجارات الإلكترونيّة تحت ما يعرف بالاقتصاد الرّقمي عامّة أثّر حتى الأنظمة الجبائيّة والضّريبيّة لبعض الدّول.

وفي خضم كل هذه التّطوّرات منذ سنوات من جهة، وكلّ التّغيّرات الاقتصاديّة الّتي عرفها العالم بعد جائحة (كوفيد 19) لمواكبة الاقتصاديات العالميّة، ارتأينا البحث عن واقع تبنّي الاقتصاد الرّقمي في الوطن العربي من خلال طرحنا للإشكاليّة التّالية:

ما هو واقع وتحديّات تبني الاقتصاد الرّقمي في العالم العربي؟

إنّ أغلب بلدان العالم العربي تعتبر دولا في طريق النّمو لا تواكب كل التّطوّرات التكنولوجية والمعلوماتيّة، التّي هي أساسيات الاقتصاد الرّقمي. وعلية كإجابة أوليّة لإشكاليتنا، نرى أنّ واقع تبنّي الاقتصاد الرّقمي في العالم العربي لايزال بعيدا عن أهدافه المنشودة.

وللإجابة عن هذا التّساؤل، سنتّبع منهجا وصفيا تحليليّا. في جزئه الوصفي، سنحاول تقديم شرحا لمفهوم الاقتصاد الرّقمي من خلال العودة إلى الدّراسات والأبحاث النّظريّة الأكاديميّة السّابقة، مع تحديد خصائصه، ميّزاته، طرق قياسه، نماذجه الاقتصاديّة وأثر تبنّي هذا الاقتصاد على الأنظمة الضّريبيّة والاقتصاديّة للدّول خاصّة لأهميّته في تشكيل الدّخل الوطني الخام. من جهة أخرى، سنقوم بتحليل تقارير الاتّحاد العربي للاقتصاد الرّقمي، لمعرفة واقع الاقتصاد الرّقمي في الوطن العربي والتّحدّيات الّتي يواجهها تبنّيه.

2. الإطار النّظري للاقتصاد الرّقمي

1.2 مفهوم الاقتصاد الرّقمي:

يرجع أوّل ظهور لمفهوم أو مصطلح الاقتصاد الرّقمي إلى سنة 1996 بعد استعماله من طرف *Don Tapscott* وهذا في كتابه المعنون بـ: «*الاقتصاد الرقمي: الوعد والخطر في عصر الشبكات*».

تمّ الاتّفاق على تعريف الاقتصاد الرّقمي بعد المجهودات الّتي بذلتها الصّين في مبادرة التّنمية والتّعاون للاقتصاد الرّقمي بقمّة هانغتشو الّتي عقدتها مجموعة العشرون سنة 2016.

من خلال هذه المبادرة، عرّف الاقتصاد الرّقمي على أنه "مجموعة واسعة من الأنشطة التي تشمل استخدام المعلومات والمعرفة الرقمية كعامل رئيسي للإنتاج، وشبكات المعلومات الحديثة كمساحة نشاط مهمة، والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك مهم لنمو الإنتاجية والهيكل الاقتصادي الأمثل" (García-Herrero, A., & Xu، 2018، ص 06). أو بعبارة أخرى هو "سلسلة الأنشطة الاقتصاديّة مع معارف ومعلومات رقميّة كعامل مفتاحي للإنتاج، شبكة معلومات حديثة كناقل أساسي لها والاستخدام الفعّال لتكنولوجيات المعلومات والاتّصال" (Huateng, M et al.، 2021، ص 04).

يعتبر الاقتصاد الرّقمي نتيجة للاستعمال المتزايد للأنترنت. فهو شكل جديد من أشكال التطورات الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

يعرّف NK Hanna (2020) الاقتصاد الرّقمي بمكوّناته أي بالقطاع الرّقمي والقطاعات الاقتصاديّة الّتي تشمل أنشطة اقتصاديّة أساسها رقمي وليس لها نظير أو بديل. أو بعبارة أخرى هناك من يعرفه على أنه استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتّصال في القطاع الاقتصادي. كما أنّ التّحول الرقمي حسبه هو المسار الّذي يسمح بتحويل القطاعات الاقتصادية ورقمنتها من أجل الحصول على اقتصاد رقمي.

ومن جهته ذكر الباحث بطاهر (2019) نقلا عن الكافي (2014) أنّ الاقتصاد الرّقمي هو " نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال." (الكافي، 2014، صفحة 295)

يجدر الإشارة أنّ الباحثين يجدون صعوبة في تحديد مفهوم دقيق للاقتصاد الرّقمي بسبب بعض العوامل كالتّطور الدائم والمستمر للاقتصاد الرّقمي، التّطور السّريع الّذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والاتّصال ممّا يؤثر على الاقتصاد الرّقمي كونها محرّكا لهذا الأخير.

2.2 خصائص ومميّزات الاقتصاد الرّقمي

يتميّز الاقتصاد الرّقمي بسرعة إنجاز المعاملات والعمليّات التّجاريّة على المستوى الدولي دون حدود مهما كانت المسافات، كلّ هذا مع تكلفة أقل مقارنة بالاقتصاد التّقليدي. هذه الأمور تعدّ من مميزات الاقتصاد الرّقمي الّتي تخلق نوعا من المنافسة بين المؤسسات لإرضاء الزّبائن وتساهم في القيمة المضافة لاقتصاد الدّول.

وفقا للأبحاث المقدّمة من طرف Boccia, F., & Leonardi, R (2016) في كتاب تحديّات الاقتصاد الرّقمي، أنّ هناك ثلاثة (03) خصائص للاقتصاد الرّقمي: الحركيّة، تأثير الشّبكات واستخدام البيانات.

- الحركيّة: بالإضافة إلى التقليل من تكاليف عوامل الإنتاج (خاصّة تكاليف تخزين المنتجات) وزيادة حركيتها، فإنّ الاقتصاد الرّقمي جعل حركية الأصول عير الملموسة أمرا ممكنا. كل هذا بالاعتماد على

الرّقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتّصال. يمكن للمؤسسات الّتي تسوّق منتجات رقميّة زيادة نشاطها وحركتها في كل الأسواق العالميّة دون تحمّل أعباء وتكاليف التّخزين أو تنقّل البضائع. لكن يجدر الإشارة إلى أنّ هذه الحركيّة في الاقتصاد الرّقمي تضعف من الإيرادات الضّريبيّة للدّول لأنّه من الصّعب تحديد الضّرائب غير المباشرة بينما الضّرائب المباشرة فتدعها المؤسسات في دولة تواجد مقرها ولا تحصّل في الدّول الأجنبيّة الأخرى أين تسوّق منتجاتها.

- تأثير الشّبكات: إنّ الرّقمنة لا تؤثّر على تكاليف عوامل الإنتاج فتخفضها فقط، بل هي تدفه المؤسسات والمستثمرين إلى خفض أسعار البيع أيضا وبشكل آخر هامش الرّبح. إلّا أن المؤسسات تسعى لتعظيم هذا الهامش من خلال تنويع خطوط إنتاجها أو حتى استحداث وابتكار خطوط جديدة. كلّ هذا في سبيل الحصول على حصّة في السّوق وسط المنافسة الصّعبة. ولنجاح هذا، يمكن الاعتماد على المنصّات الرّقمّية وشبكة الانترنت من أجل التّأثير على المستهلكين واستقطابهم. تمثّل المنصّات الرقميّة سوقا (التقاء العرض والطّلب) يسمح بإجراء المعاملات الاقتصاديّة والتّجاريّة من خلال التقاء الأعوان الاقتصاديين في أسواق الأنترنت.
- استخدام البيانات: في خضم ازدياد المعاملات الرّقميّة، تتراكم البيانات المتعلّقة بالمستهلكين والخاصّة بعملياتهم التّجاريّة عبر الأنترنت وبحوثهم عن منتجات أو خدمات. الكمّ الهائل من هذه البيانات المعروفة بالبيانات الضّخمة، يمكن للمؤسسات استعمالها بعد معالجتها وتحليلها من أجل ابتكار أو تعديل منتجاتها وخدماتها المقدّمة للمستهلكين.

ونوّه أنّ الاقتصاد الرّقمي يتميّز عن الاقتصاد التّقليدي بشكله الصّناعي فيما يلي (Huateng, M et al.، 2021، 06-08):

-أهمية البيانات واستخدامها في زيادة الإنتاج والنّمو الاقتصادي: ارتبط مصطلح الاقتصاد الرّقمي بمفهوم البيانات الضّخمة. هذه البيانات النّاتجة عن الاستعمال المتزايد للأنترنت من طرف كل الأفراد والأعوان الاقتصاديين. تتم معالجة هذه البيانات لخلق فرص استثمارية تنافسيّة في السّوق. ولهذا هي تعتبر أصولا، للمؤسّسة الّتي تملكها، تساعد على البحث وتطوير التّكنولوجيا المستعملة في الميدان الاقتصادي..

-استخدام الهياكل الرّقمية كبنية تحتيّة للاقتصاد: إن البنى التّحتيّة للاقتصاد الرّقمي تختلف عما هي عليه في الاقتصاد التّقليدي. بدلا من المصانع والموانئ والمطارات وغيرها من البني والهياكل التّحتيّة، أصبح الاقتصاد يحتاج إلى الحواسيب المتطوّرة وشبكات الأنترنت عالية التّدفق وكل التّقنيات والتكنولوجيات الحديثة الرّقميّة الّتي تسهّل وتؤثّر على العمليّة التّجاريّة.

-ضرورة تمكن المنتجين والمستهلكين من الرّقمنة: يشترك لنجاح الاقتصاد الرّقمي تمكن كل أطراف العمليات التّجاريّة من التقنيات الرّقمية والتكنولوجيات الحديثة للاستفادة من الخدمات الرّقمية بشكل سهل. في الخالة المعاكسة تصبح الخدمات الرّقميّة صعبة التّقديم بالنّسبة للمنتجين ومعقّدة الاستعمال بالنّسبة للمستهلكين. وبهذا لا ينجح الاقتصاد الرّقمي في مجتمعات تعاني من جهل في استعمالات التكنولوجيا الرّقميّة.

-الحدود بين العرض والطّلب: على عكس ما هي عليه من غموض في الاقتصاد التّقليدي، تعتبر الحدود بين العرض والطّلب في الاقتصاد الرّقمي أكثر وضوحا. فالبيانات الضّخمة سمحت للمؤسّسات بتحديد مطالب المستهلكين بدقّة وتوفير خدمات رقميّة بحسب احتياجاتهم لأنهم بكلّ بساطة أصبحوا يشاركون آرائهم بكل شفافيّة في السّوق.

3.2 قياس الاقتصاد الرّقمي

لقد تمّ الإجماع على تعريف الاقتصاد الرّقمي لكن لم يتم الاتّفاق على طرق قياس الاقتصاد الرّقمي. تعتمد أدوات قياس الاقتصاد الرقمي على المؤشرات الرئيسيّة المكوّنة له وعلى مدى توفّر البيانات. تهدف أدوات القياس إلى معرفة مدى أهميّة سياسات واستراتيجيات الرّقمنة المتّبعة في الاقتصاد من طرف الدّول.

حسب García-Herrero, A., & Xu, J (2018)، إنّ محاولة قياس الاقتصاد الرّقمي ومقارنة نموّه بين البلدان يعدّ أمرا حديثا من حيث الدّراسات والبحوث المنجزة. ونجد على سبيل المثال الدّراسات المنشورة من طرف OCDE بين 2012 و2017. عمل صندوق النّقد الدّولي FMI مع OCDE على قياس الاقتصاد الرّقمي من خلال أثر الرّقمنة على قياسات النّاتج الوطني الخام PIB. بالرّغم من وجود هذه المحاولات، إلّا أنّه لايزال هناك نقص وشح في المعلومات الرّسميّة عن حجم الاقتصاد الرّقمي ما عدا في بعض البلدان المتطوّرة.

كما أنه يمكن استعمال طرق قياس الاقتصاد الجديد* لقياس الاقتصاد الرّقمي. ويمكن تلخيص طرق قياس الاقتصاد الرّقم، نقلا عن المكتب الصّيني الوطني للإحصاء، كما هي مبيّنة في الجدول الموالي:

*هناك مصطلح يسمى بالاقتصاد الجديد وهو أشمل من الاقتصاد الرّقمي إلّا أنّ هذا الأخير يعتبر مؤشّرا من مؤشرات الاقتصاد الجديد.
الاقتصاد الجديد هو اقتصاد ناتج عن الاستراتيجيات طويلة الأمد التّي تطبقها الحكومات في مختلف القطاعات من أجل تطوير اقتصادها.

جدول رقم 01: طرق قياس الاقتصاد الرّقمي

الطّريقة	مفهومها	صيغتها		مجال تطبيقها
طريقة المحاسبة المباشرة	القياس والحساب المباشر حسب الإنتاج أو الاستهلاك	وفق الإنتاج: القيمة المضافة = الناتج النهائي – مدخلات وسيطة	وفق الاستهلاك: القيمة المضافة = نفقات الرواتب + صافي ضريبة الإنتاج + انخفاض قيم الممتلكات والآلات والمعدات + الأرباح المحتفظ بها	الصناعات التي تحتوي على معلومات مالية أكثر تفصيلاً ، على سبيل المثال ، الصناعة الاستراتيجية الصناعية الناشئة ، والتصنيع عالي التقنية ، وصناعة الخدمات المالية.
طريقة تقدير نسبة القيمة المضافة	التقديرات من مجموع الناتج ونسبة القيمة المضافة	القيمة المضافة = الناتج الإجمالي × نسبة القيمة المضافة (يتم احتساب نسبة القيمة المضافة من التعداد الاقتصادي أو المسوح الإحصائية ذات الصلة).		الصناعات التي تحتوي على معلومات مالية أقل تفصيلاً
طريقة الحوسبة النسبية	القياس عبر نسبة الإنتاج الصّناعي الرّقمي من الإنتاج الإجمالي	القيمة المضافة = القيمة المضافة للصناعة المعنيّة × (ناتج "الثلاثة اقتصادات الجديدة" ÷ الناتج الإجمالي للصناعة المعنية) (يتم احتساب حصة "ثلاثة أخبار جديدة"[1] في الناتج الإجمالي للصناعة المعنيّة من التعداد الاقتصادي أو المسوحات الإحصائية ذات الصلة.)		الصناعات التي لا تحتوي على معلومات مالية مفصلة ولكن التعداد الاقتصادي أو المسوحات الإحصائية ذات الصلة التي تظهر الناتج النسبي ، مثل صناعة الخدمات الاستراتيجية الناشئة.

[1] حسب المكتب الصّيني الوطني للإحصاء، الثلاثة اقتصادات الجديدة عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاقتصادية مع صناعة جديدة وشكل أعمال جديد ونموذج أعمال جديد كمحتوى أساسي. لمزيد من المعلومات، أنظر : http://www.stats.gov.cn/english/PressRelease/202107/t20210707_1819156.html

المصدر: **García-Herrero, A., & Xu, J. (2018). How big is China's digital economy?. Bruegel Working Papers. p. 07**

4.2 نماذج الاقتصاد الرّقمي

إنّ الأخذ بعين الاعتبار الضّريبة على القيمة المضافة يؤدّي إلى وجود ثلاثة (03) نماذج للاقتصاد الرّقم (Boccia, F., & Leonardi, R.، 2018، 131-134) :

- النّموذج الأول: النّموذج التّقليدي للتّجارة الإلكترونيّة

ويكون في هذا النّموذج المنتج مادّيا حقيقيّا. يصنّع المنتج في بلد المنشأ ويباع إلى البلد المستورد عن طريق مستثمر أو زبون عبر الأنترنت. يكون موقع الانترنت الّذي يسمح بإجراء هذه العمليات التّجارية من بيع وتوزيع وخدمات ما بعد البيع تابعا لبلد الزّبون وليس لبلد منشأ المنتج.

- النّموذج الثّاني: نموذج التّجارة الإلكترونيّة الرّقميّة

في هذه الحالة يكون المنتج رقميّا وليس له وجود مادّي. وبيعه، تسويقه وخدمات ما بعد البيع تتمّ عبر الأنترنت في مواقع واب تابع لبلد المنتج وليس بلد الزّبون

- النّموذج متعدّد الأبعاد

يتمّ عرض مجموعة من الخدمات الرّقميّة المجّانيّة في بلد أو مكان معيّن. يستفيد المنتج أو يحقّق أرباح عن طريق القيمة التّي تعطيها الإعلانات المقدّمة مع هذه الخدمات. بناء على البيانات الّتي تجمع من المستخدمين لهذه الخدمات الرّقميّة في البلد الأوّل، يتمّ استهداف فئة من الزّبائن لعرض إعلاناتهم في بلد آخر. وبهذا يكون هناك بعدين مختلفين. مع العلم أنّ البلد المقدّم للخدمة لا يكون أحد البلدان الّتي تباع فيها الإعلانات. لكن المشكل في كلّ هذا هو في أي بلد يتمّ دفع الضّرائب النّاتجة عن العمليات والأنشطة التّجاريّة الرّقميّة؟

يتمّ دفع هذه الضّريبة في البلد الّذي يتمّ فيه استهلاك المنتجات أو الخدمات الرّقميّة للتحقيق المساواة بين المتنافسين من حيث معدّل الضّريبة المدفوع.

أمّا بخصوص الضّريبة على الأرباح، فيتمّ دفعها، حسب القوانين الجبائيّة والضّريبيّة، في البلدان المنتجة أو المصدّرة للخدمة بحيث تكون المؤسّسة الأمّ قد أسست بهم مؤسّسات فرعيّة. إذا، تعتبر هذه الضّرائب مقابلا لاستغلال الموارد في البلدان الّتي تمارس فيها المؤسّسات الفرعيّة نشاطها. كما أنّه في بعض الحالات، تدفع الضّرائب على الأرباح في بلد المؤسّسة الأمّ وبلدان المؤسّسات الفرعيّة في نفس الوقت.

يجدر الإشارة إلى أنّه في نموذج الأعمال متعدّد الأبعاد، ليس من الممكن تحقيق أرباح في البلد الّذي يتم استخدام البيانات لمستعملي الخدمات الرّقميّة المجانيّة لأن هذه الأخيرة تكون مقابلا لبيانات مستخدميها وهذا كبعد أول. أمّا استهداف أصحاب الإعلانات فيكون في بلد ثاني كبعد آخر.

1. واقع الدول العربية لتطوير الاقتصاد الرقمي:

لقد سعت الدول العربية جاهدة إلى زيادة الاهتمام بدعم وتطوير الاقتصاد الرقمي، وذلك باعتماد مجموعة من الخطط أو الاستراتيجيات الرقمية، وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

1.3 الاستراتيجيات الرقمية في الدول العربية:

تعتبر كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر، السعودية، والأردن، كأحسن أربع دول عربية تصنيفا ضمن مؤشر التنافسية الرقمية العالمية لسنة 2020.

أ- الخطط والاستراتيجيات الرقمية للدول العربية:

حيث نستعرض الخطط والاستراتيجيات الداعمة للاقتصاد الرقمي في هذه الدول، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): الخطط أو الاستراتيجيات الرقمية في الدول العربية.

اسم الدولة	الخطة او الاستراتيجية
الامارات	استراتيجية التعاملات الرقمية "بلوك تشين"2021
قطر	استراتيجية الحكومة الالكترونية لدولة قطر2020
السعودية	الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الرقمي "رؤية المملكة العربية السعودية"
الأردن	استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية (2019-2020)

المصدر: عبد القادرزواتيتة، أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في لجائحة كورونا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022، ص:25

ب- الأبعاد الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي في الدول العربية :

يهدف الاقتصاد الرقمي العربي إلى تحقيق 05 أبعاد استراتيجية، يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): الأبعاد الاستراتيجية للتحول الرقمي في الدول العربية

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي2020، البعة الأولى ، الامارات العربية المتحدة، 2020ص:29.

- **الأسس الرقمية:** يهدف هذا البعد إلى الوصول بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لدرجة التأهل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة على مستوى العالم.
- **الابتكار الرقمي:** يهدف هذا البعد إلى تمكين كافة الدول العربية من مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع دوليا، وتوفر نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار المتواكب مع اتجاهات التكنولوجيا الحديثة.
- **المواطن الرقمي:** يهدف هذا البعد الاستراتيجي لتعظيم استفادة الأفراد من استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتوفر مستوى التعليم والمهارات المؤهلة لذلك، ورفع جودة الحياة للمواطنين.
- **الاعمال الرقمية:** يهدف هذا البعد الاستراتيجي إلى تمكين الشركات من الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي. (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي 2020، ص 30)
- **الحكومة الرقمية:** يهدف هذا البعد الاستراتيجي لتوفير حكومة رقمية تستهدف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح خدمة مواطنيها، حيث يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02): الحكومة الرقمية

المصدر: عبد القادرزواتيتة ، نفس المرجع السابق، ص:26

ت- أهداف السياسة الرقمية للدول العربية:

تعد أهداف السياسة العامة لتطوير الاقتصاد الرقمي من الأولويات في جميع البلدان 14العربية، ومن بين أهم تلك الأهداف:

- ✓ تشجيع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: وذلك من خلال تقديم الدعم لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من خلال البحث والتطوير، وتشجيع استثمارات رأس المال في هذا المجال.
- ✓ تطوير قدرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما خدمات البيانات ذات النطاق العريض: وذلك من خلال زيادة سعة النطاق العريض وسرعته، وزيادة تغطيته الجغرافية لجميع المناطق ولجميع المناطق ولجميع الاسر. (جامعة الدول العربية، 2019، ص 101)
- ✓ تعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية: وتشمل تعزيز الوصول إلى خدمات ومعلومات القطاع العام والبيانات (البيانات الحكومية المفتوحة)، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الرقمي؛
- ✓ اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والرعاية الصحية والنقل: تهدف العديد من الاستراتيجيات الرقمية العربية إلى تشجيع تبني التقنيات الرقمية في مجالات التعليم، الرعاية الصحية، والنقل؛
- ✓ تعزيز تدابير تأمين الإنترنت: وذلك من خلال العمل على اتخاذ التدابير الاحترازية لمكافحة الجرائم السيبرانية.

2.3 البنية الأساسية الرقمية في الوطن العربي

أصبح من المسلمات أنه لا يمكن الانخراط في الثورة الصناعية الرابعة الحالية والاستفادة من القدرات الانية لمعالجة البيانات الضخمة واستخدامها للابتكار وخلق سلاسل قيمة جديدة، واستغلال الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء، دون تطوير البنية التحتية المساندة "الذكية" المتمثلة في شبكات الاتصالات الثابتة والمتنقلة ذات النطاق العريض، وشبكات الانترنت عالية السرعة المعتمدة على الألياف الضوئية، والمنصات الرقمية لحفظ قواعد البيانات الضخمة، إضافة إلى ذلك فإن توفر شبكة الكهربائية موثوقة ذات كفاءة عالية يمثل عاملا أساسيا لتطوير الاقتصاد الرقمي، حيث إن عدم انتظام إمدادات الطاقة وقلة موثوقية شبكة الكهرباء يؤدي إلى عدم انتظام القدرة على الاتصال بمراكز المعلومات وبالتالي فقدان البيانات.

الشكل رقم(03) : ترتيب الدول العربية في مؤشر الجاهزية الرقمية لسنة 2019

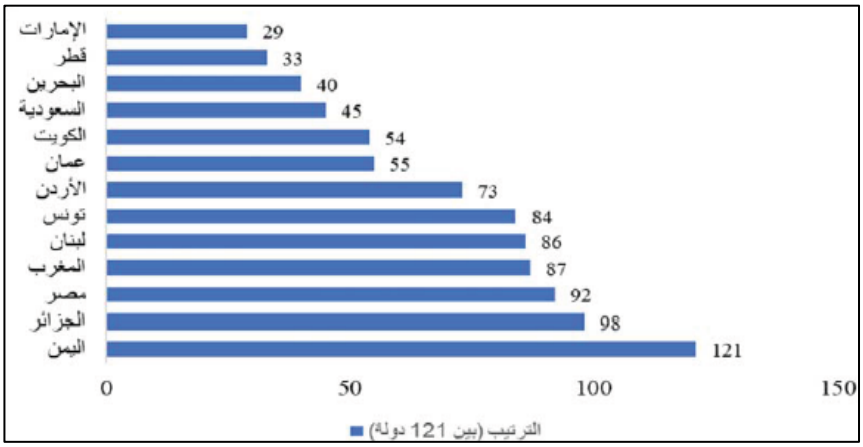

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في دعم دوره في التنمية العربية،ص:200

أ. البنية التشريعية للاقتصاد الرقمي:

تتطلب الاستفادة من منافع تطور الاقتصاد الرقمي ايضا تطور القوانين و التشريعات والقواعد التنمية في الدول العربية وإضفاء المزيد من المرونة عليها لتواكب التحولات التقنية الكبيرة الحالية والمتوقعة، التي لم تعد بعضها صالحة في زمن تغير فيه هيكل الاقتصاد وصار يعتمد بدرجة كبيرة على البيانات و المعلومات، وتشير عدة تقارير عن المنطقة إلى أن التعقيدات الادارية و المعوقات التنمية وقلة الثقة في المعاملات الالكترونية تعتبر احد أكبر معوقات تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية.(**الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2020،ص:209**)

الشكل رقم(04): جودة القو انين والتشريعات و القواعد التنظيمية في الدول العربية

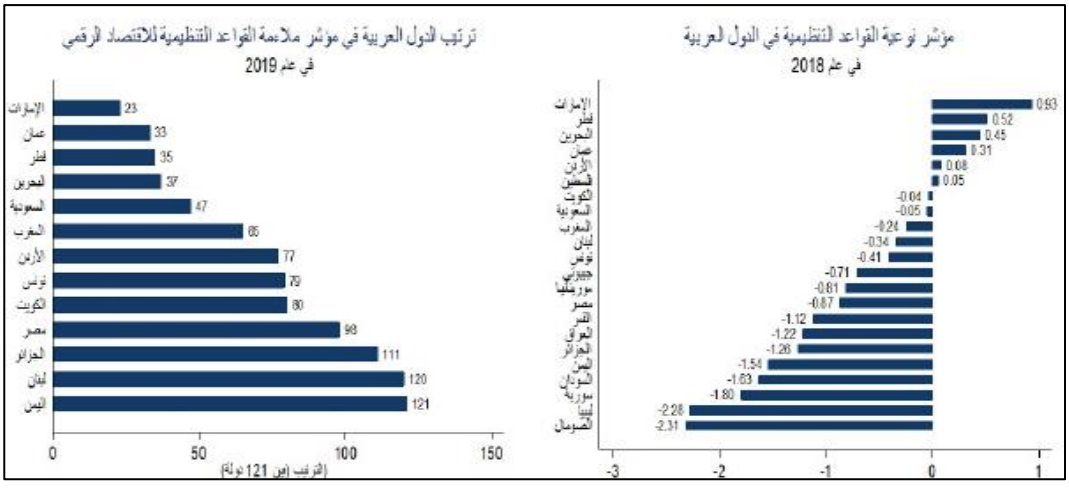

المصدر: : الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، نفس المرجع السابق،ص:209

يتبين من الشكل أن الامارات تتصدر ترتيب الدول العربية في مجال التشريعات المساندة للاقتصاد الرقمي ولقطاع المعلومات و الاتصالات، متبوعة بعمان وقطر و البحرين و السعودية، بينما تقع بقية الدول العربية في النصف الأسفل من الترتيب العلمي. بصفة عامة يعكس الشكل التباين النسبي في مدى تطور القوانين والتشريعات وحجم المجهودات المطلوبة لتطوير تلك القوانين و التشريعات.

من بين المجالات التي أن يشملها التحديث والمراجعة، القوانين التي تضمن توفر روف المنافسة والاحتكار لاسيما بين مقدمي خدمات الانترنت ذات الناق العريض، خاصة في ظل تزايد احتمالات تركيز الأسواق وتطور بعض الممارسات الاحتكارية مع التحول إلى الاقتصاد الرقمي. وكذلك التشريعات التي تساهم في معالجة تحيز القواعد التنظيمية لفائدة المنشآت القائمة على حساب الشركات، وتوفير بيئة مساندة لممارسة الاعمال ومحفزة على استخدام واستيعاب التقنيات المبتكرة.

ب. **قياس التطور في البنية الاساسية للاتصالات في الدول العربية.**

ب–1 عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية:

لم يتجاوز عدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي عام 2000 حوالي 3 مليون مستخدم، إلاّ ان هذا العدد ارتفع بصورة كبيرة خلال الفترة (2000–2018) ليبلغ حوالي 244 مليون مستخدم عام 2018 ، والجدول الموالي يوضح هذا التطور.

الجدول رقم (03): تطورعدد مستخدمي خدمة الانترنت في الدول العربية

	2000	2005	2010	2015	2018
عدد المستخدمين بالألف	3.073	27.712	88.182	176.202	243.585
النسبة لعدد السكان(%)	1.1	8.8	24.5	45.0	58.2

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، نفس المرجع السابق،ص:205

يلاحظ أن هناك تفاوتا كبيرا في الدول العربية فيما يخص نسب مستخدمي الانترنت، حيث تتجاوز تلك النسبة 98 في المائة في كل من الامارات و البحرين و الكويت، وتبلغ 72 و64 و49 و47 في المائة على التوالي في الأردن و تونس و الجزائر و مصر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 30 في المائة في كل من اليمن و جيبوتي وموريتانيا و ليبيا و القمر و الصومال.

وبالمقارنة مع مجموع الدول الأخرى في العالم، فإن متوسط نسبة المنازل المتصلة بالأنترنت في الدول العربية عام 2018 بلغ حوال 58% وهو معدل مقبول مقارنة بحوالي 17.8 في المائة في الدول الافريقية، 51 في المائة في الدول الآسيوية، وحوالي 72 في المائة في الدول امريكا اللاتينية، ومتواضعا بالمقارنة مع المعدل في الدول الأوروبية المقدر بحوالي 87 في المائة.

ب–2 متوسط كثافة الاشتراك في خدمات الهاتف في الدول العربية .

الشكل رقم(05):متوسط كثافة الاشتراك في خدمات الهاتف في الدول العربية

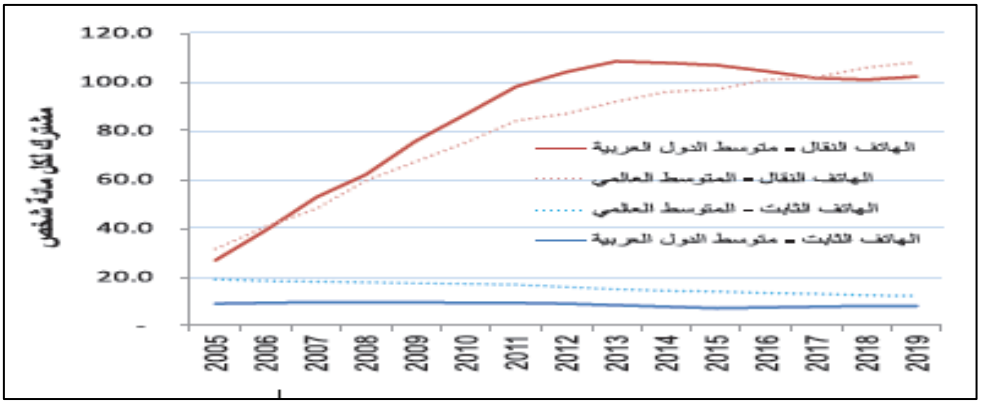

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، نفس المرجع السابق،ص:204

يبين الشكل اعلاه أنَ متوسط كثافة المشتركين في خدمات الهاتف النَقال في العالم العربي متقاربة مع نظيرتها العالمية، بينما تقل كثافة الاشتراك في الهاتف الثابت عن نيرتها العالمية.

ب–3 قياس التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية:

في هذا الجزء تهتم الدراسة برصد مستوى التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية .في هذا السياق، تم تصنيف الدول العربية حسب درجة رقمنة القطاعات الاقتصادية المختلفة استنادا لمؤشر تبنته الدراسة تتراوح قيمته بين 1 بما يعبر عن(درجة رقمنة ضعيفة)، و 5 الذي يشير إلى(درجة رقمنة قوية)، ذلك وفق رؤية الجهات المعنية في الدول العربية المتضمنة في استبيان صندوق النقد العربي الذي استهدف قياس التحولات الرقمية في الدول العربية.

الشكل رقم (06) : درجة رقمنة القطاعات الاقتصادية في الدول العربية مؤشر" مؤشر القطاعات الاقتصادية" تصاعديا من 1 إلى 5

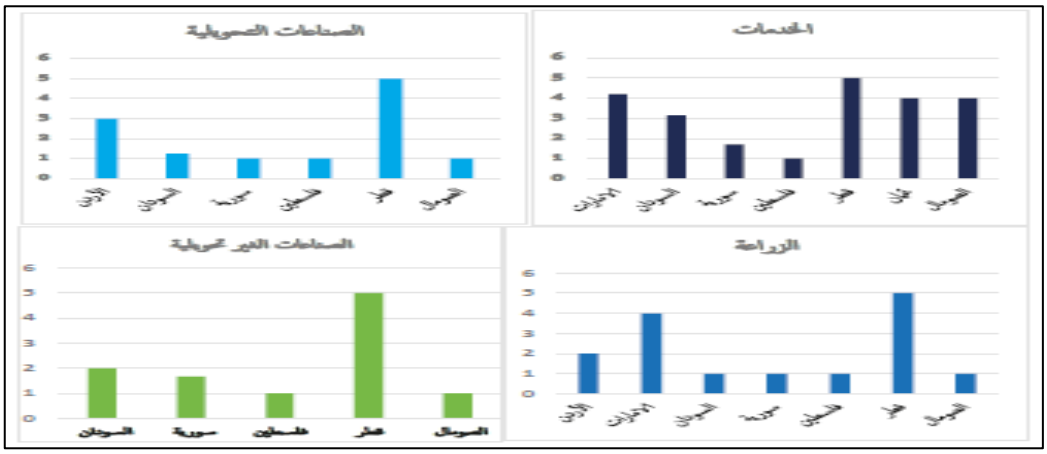

المصدر: فعلول سفيان، طلحة الوليد، "الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الو اقع والتحديات"، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2020 ، ص.16.

يبين الشكل اعلاه أنَ هناك نتائج متباينة في درجة رقمنة القطاعات الانتاجية . ففي القطاع الزراعي تتمتع قطر بدرجة رقمنة عالية، تليها الإمارات حيث حققت كل من الدولتين معدلات تفوق المتوسط في حين تنخفض درجة رقمنة القطاع الزراعي في كل من الأردن و السودان وسورية وفلسطين، أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد جاءت **الأردن** في المركز الثاني بعد دولة **قطر** التي احتلت المركز الأول في مستوى رقمنة القطاع . بينما حققت كل من **السودان وسورية وفلسطين، والصومال** مستويات منخفضة فيما يتعلق برقمنة القطاع الصناعي .أما بالنسبة للصناعات غير التحويلية مثل الطاقة والمناجم، والكهرباء والغاز، فقد احتل **السودان** المركز الثاني بعد **قطر** التي حققت أعلى درجة رقمنه من بين الدول المتوفر عنها بيانات، ويتميز السودان بدرجة رقمنه عالية في قطاع الكهرباء والغاز، فيما حققت **سورية وفلسطين** مستويات منخفضة نسبيا (عبد القادر زواتيتة،2022، ص:30).

ويعتبر قطاع الخدمات الأوفر حظا من بين القطاعات الأخرى من حيث مستويات الرقمنة حيث حقق عدد من الدول العربية مستويات مرتفعة الرقمنة القطاع الخدمي وبالأخص قاعات الصحة و التعليم و النقل والخدمات المالية كما هو الحال في قر و الامارات و السودان وعمان.

- **التجارة الالكترونية في الوطن العربي:**

لقد زاد الاهتمام بالتجارة الإلكترونية بانتشار الأنترنت وزيادة عدد مستخدميه عبر العالم، وقد ساهمت التجارة الإلكترونية بتحقيق أرباح كبيرة للعديد من الدول المتقدمة والشركات العالمية الناشطة في هذا المجال، أما عربيا فمازالت التجارة الإلكترونية بعيدة وتساهم بشكل ضئيل مقارنة بباقي دول العالم ماعدا بعض التجارب

الناجحة لدول الخليج التي تحتل فيها الإمارات العربية الصادرة، ولعل أحد أهم أسباب هذا التأخر غياب الأطر القانونية والتشريعات التي تنظم عمل هذا القطاع الجديد وتضمن حقوق البائع والمشتري عبر الإنترنت وتنظم العالقة بينهم.(تنيو كنزة،محمد دهان، 2019، ص305).

الشكل رقم (07): عوائد التجارة الالكترونية في بعض الدول العربية

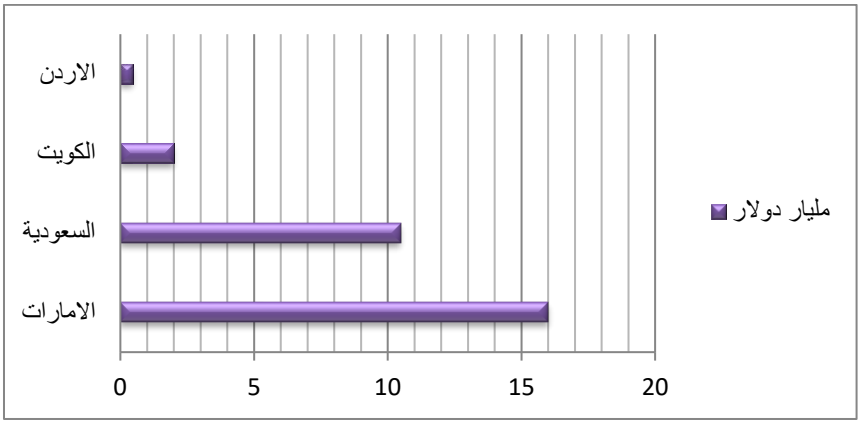

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بيفورت للمدفوعات 2021.

نلاحظ ان كل الامارات و السعودية يعتبران من رواد التجارة الالكترونية في الوطن العربي وهذا نتيجة للتطور معاملاتهم المالية وانتعاش اسواقهم الاقتصادية.

2. عوائق وتحديات اندماج الدول العربية في الاقتصاد الرقمي

تواجه اقتصاديات الدول العربية عدة صعوبات وتحديات عديدة نحو الاتجاه لتبني الاقتصاد الجديد تسببت هذه الصعوبات في إحداث "فجوة رقمية" بينها وبين اقتصاديات الدول المتقدمة، فقد أصبح تعبير الفجوة الرقمية شائعا ومنتشرا خلال السنوات القليلة الماضية، وهو تعبير يستخدم للدلالة على تلك الهوة التي أحدثتها ثورة المعلومات والاتصال والتي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي

1.4 عوائق اندماج الدول العربية في الاقتصاد الرقمي

من بين أهم المشاكل التي تعيق تبني الاقتصاد الرقم يكما يجب نذكر ما يلي:

- ✓ غياب البنية التحتية الداعمة لقيام مثل هذا النوع من الاقتصاد، الذي يتطلب توفر التقنيات الرقمية وآليات التواصل من شبكات الاتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية، وخدمات الأقمار الصناعية، والكيانات المادية التي تفتقر لها الدول العربية، فهذا التحدي يعد من أكبر العوامل التي تواجه اقتصاديات الدول النامية.
- ✓ انعدام الثقة في إجراء المعاملات الإلكترونية، وكذا السداد بوسائل إلكترونية، وعدم اعتماد التوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني للوثائق في كثير من الدول العربية.

- ✓ ضعف الإلمام باللغة الانجليزية في اغلب الدول النامية مما يعوق الاستفادة من كافة مواقع شبكة الاتصالات الدولية نظرا لان 80% من هذه المواقع تستخدم اللغة الانجليزية.
- ✓ ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت في الوقت الذي ينخفض فيه متوسط الدخل السنوي للفرد في العديد من الدول النامية.
- ✓ غياب الإطار التشريعي الذي ينظم ويحمي المعاملات الإلكترونية خاصة في ظل انفتاح الأسواق والحفاظ على حقوق الملكية الفردية.
- ✓ فالدول العربية ومؤسساتها معنية بإرساء الحلول الشاملة أمام إفرازات عصر المعلومات، ووضع استراتيجية واضحة للتعامل مع متطلبات النظام الجديد.
- ✓ ضعف الإنفاق العام على البنية المعلوماتية وانصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم ... الخ، خاصة في المجتمعات الفقيرة.

2.4 سُبل اندماج اقتصاديات الدول العربية في الاقتصاد الرقمي

لتتجاوز الدول العربية المعوقات والتحديات سابقة الذكر يتوجب عليها اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لتخرجها من دائرة التخلف والتأخر ونذكر منها (عبد الرحمان بن عنتر، عبد الرزاق حميدي، 2010، ص: 18):

- إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة، فكلما زادت قدرات العاملين المعرفية زادت قدراتهم الإبداعية وهو ما يمنح المؤسسات ميزة تنافسية؛
- الاهتمام بالتوعية المعرفية والتكنولوجية منذ الصغر؛
- الاهتمام بالمبتكرين والنوابغ ومختلف الباحثين والعاملين في مجالات المعرفة، لأن الوضعية الاجتماعية والمادية الصعبة تجعلهم يهجرون إلى البلدان الغربية التي تستقطب العديد من الأدمغة والموارد البشرية؛
- توفير الإطار القانوني الملائم للبيئة المعرفية والاقتصادية الجديدة؛
- تحديث النظام المصرفي وتفعيل دوره في تمويل المعرفة والبحث العلمي؛
- تخفيض تكاليف استعمال الأدوات التكنولوجية الحديثة وخاصة الإنترنت، وتعميم استخدامها من خلال توسيع شبكاتها
- تطوير القدرات في مجال اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية؛
- جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيات الجديدة.

5. الخاتمة:

الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد الذي يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف الانشطة الاقتصادية، كما يتميز بعدة خصائص اهمها الاعتماد بشكل رئيسي على الانترنت في مختلف المعاملات الاقتصادية كما يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على قاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبمستوى الثقافة التكنولوجية للمجتمع، لهذا أصبح التحول للاقتصاد الرقمي بالنسبة للدول العربية حتمية لابد منها لضمان استمراريتها وتحقيق متطلبات النمو والدفع بعجلة التنمية، غير أن رغم مساعي الدول العربية ،إلاّ أنها لم تلحق المستوى المطلوب وهذا راجع لعدة عوامل نذكر حصرها في النتائج التالية:

- ضعف الإمكانيات والوسائل المتاحة لتطويرها مثل ما هو في الدول المتقدمة. فالاقتصاد الرقمي بمثابة وجه للاقتصاد الجديد وليس بديلا للاقتصاد التقليدي، والذي أصبح عاجزا امام ما يحدث في العالم ثورة علمية رقمية تقوم بالدرجة أولى على المعارف وشبكات الانترنت التي غزت الشركات الكبرى في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- يتوقّف نجاح الاقتصاد الرّقمي على مدى تمكّن الأفراد من استعمال الأنترنت (مع إتاحتها للأفراد بكل سهولة وبجودة عالية) والتكنولوجيات المتطوّرة والتّقنيات الحديثة كاستعمال الهاتف في إجراء العمليات الماليّة أو بطاقات الائتمان في المعاملات والتّجارات الإلكترونيّة.
- عدم قدرة مؤسسات العالم العربي على معالجة البيانات الضخمة وتوفير الاحصائيات المناسبة لأحجام المعاملات الرقمية.

ومن أهم التوصيات:

- العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية خاصة فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- العمل على تضييق الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والبلدان المتَقدمة؛
- دعم القدرات البشرية في استخدام التقنيات الرقمية؛
- تشجيع التمويل الرقمي والدفع الالكتروني؛
- تطوير التجارة الالكترونية بحيث تعتبر كمن القطاعات الواعدة في المنطقة العربية.
- تطوير التشريعات والأنظمة لتستوعب التحولات التقنية السريعة التي غيرت شكل الاقتصاديات والمؤسسات ونماذج الأعمال التقليدية.

6. المراجع:

1.6 باللّغة العربيّة

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، (2021)، الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في دعم دوره في التنمية العربية، الفصل العاشر.

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، (2020)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،"مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي "، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة.

بطاهر بختة (2019)، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه– فلسطين، إمارات، سعودية، الجزائر–، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 03، 144– 158.

تنيو كنزة، محمد دهان، (2019)، "واقع الاقتصاد الرقمي في العالم في العالم العربي"، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 12 (01).

جامعة الدول العربية، (2019)، "الرؤية الاستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي"، الطبعة الأولى.

عبد الرحمان بن عنتر، عبد الرزاق حميدي، (2010)، " اقتصاد المعرفة وتعزيز تنافسية المؤسسة مع الإشارة لحالة الجزائر "، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف.

عبد القادر زواتيتة، (2022)، أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في لجائحة كورونا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18 (28).

قعلول سفيان، طلحة الوليد، (2020)، "الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع والتحديات"، صندوق النقد العربي.

2.6 باللّغة الأجنبيّة

Boccia, F., & Leonardi, R. (2016). The challenge of the digital economy. Markets, Taxation and Appropriate Economic Model. Rome, Italy. LUISS University.

García-Herrero, A., & Xu, J. (2018). How big is China's digital economy?. Bruegel Working Papers.

Hanna, N. K. (2020). Assessing the digital economy: aims, frameworks, pilots, results, and lessons. Journal of innovation and entrepreneurship, 9(1), 1-16

Huateng, M., Zhaoli, M., Deli, Y., & Hualei, W. (2021).The Chinese Digital Economy. Palgrave Macmillan, Singapore.

Van Uytsel, S. (Ed.). (2021). The Digital Economy and Competition Law in Asia. Springer